

مقالات

ماجد كيالي*

الخطاب العربي في مواجهة إسرائيل: مساهمة في النقاش

شهدت البيئتان العربية والدولية، خلال العقد الماضي، الكثير من التحولات والتطورات النوعية التي عكست نفسها على قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى أشكال هذا الصراع ووسائله. لكن عملية دراسة هذه التحولات والتطورات، أو تمثّلها، لم تتم في التفكير السياسي وفي الخطابات السائدة على الساحة العربية إلى درجة تمكّن من إنتاج الخطط ووسائل العمل اللازمة للتعامل معها.

والمشكلة هنا أن الخطابات السياسية العربية التي تفسر الأحوال السائدة ما زالت أسيرة مفاهيمها التقليدية لقضايا الصراعات الدولية والإقليمية وأدواتها وغاياتها. وهي (على الأغلب) خطابات عامة، أيديولوجية أو خلقية، لا تتعامل مع المتغيرات أو التفاعلات وموازين القوى، بقدر تعاملها مع الثوابت والرغبات. كما أنها خطابات تعيد إنتاج البديهيّات من المقولات والشعارات أكثر كثيراً من اشتغالها على فكفكة إشكالياتها وصوغ الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها،⁽¹⁾ إذ يجري الحديث عن الوحدة العربية باعتبارها أمراً مسلماً به في واقع ينتج القطرية، وعن اعتبار قضية فلسطين، أو مواجهة إسرائيل، قضية عربية بامتياز (وهذا صحيح)، لكن من دون دراسة مدى تمثّل هذه الحقيقة في الوعي والممارسة السياسيين، وعن خيار الحرب النظامية أو الشعبية ضد إسرائيل من دون تفحص البنى التي يفترض أن تقوم بذلك أو الإمكانيات المتوفرة، فضلاً عن الإرادة اللازمة لذلك لدى القوى المسيطرة. وأحياناً، نتحدث عن فشل خيار الحل العسكري في مواجهة إسرائيل كأنه كان خياراً متجسداً فعلاً، من دون التساؤل عن مدى مراوغة وتواطؤ هذه المقولة مع الرواية الرسمية التي تم بها تبرير التوجه نحو خيار التسوية، تماماً كما تم تبرير

* كاتب فلسطيني مقيم بسورية.

ضعف عملية التنمية وتغييب الديمقراطية بالانشغال بالصراع مع إسرائيل،⁽²⁾ على الرغم من أن إسرائيل نفسها استقرت وتطورت في ظل مثل هذا الصراع.

والمفارقة أن هذه الخطابات إذ تحيل، في مبالغة لافتة، كل المصائب التي تحل بالعالم العربي على العامل الموضوعي/ الخارجي، فإنها في المقابل تنهج عكس ذلك في لغتها التثويرية، بحيث تبالغ هنا في النزعة الإرادية للتغيير مستهترة بموازن القوى وبمستوى التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. كما أن هذه الخطابات ما زالت محكومة بالمقولات الثنائية الضدية، إذ ثمة صراع بين الخير والشر، وبين أن نكون أو لا نكون، كما بين هذا الخيار ونقيضه، أي الوحدة والتفرقة، التقدم والرجعية، الحرب والسلام، الاستقلال والتبعية.

المعنى من ذلك أن التفكير السياسي العربي أحوج ما يكون اليوم إلى تجديد مفاهيمه وخطاباته للانتقال من حيز الدعوة والتمني إلى حيز الممارسة السياسية، ومن المبالغة في دور العامل الخارجي إلى التفكير في دور العامل الداخلي⁽³⁾ في المسؤولية عن تدهور الأوضاع العربية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الحقيقة فإن التجربة التاريخية وتعدد القضايا المطروحة يفترضان إبداء قدر مناسب من المسؤولية والموضوعية في تفكيك وتفحص البديهيات والشعارات والرغبات الذاتية (المشروعة والتي لا خلاف بشأنها)، بدلاً من استسهال الحديث عنها. وعليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: أين نحن من هذه المقولات؟ ولماذا عندما طرحنا الوحدة العربية وجدنا أنفسنا نتوق حتى إلى الوحدة الوطنية؛ وعندما طرحنا التحرير وجدنا أنفسنا غير قادرين على تحقيق تسوية تضمن الحد الأدنى من الحقوق؛ وعندما طرحنا الاشتراكية إذا بنا ندخل الرأسمالية من بابها المتوحش والاستهلاكي؛ وعندما قلنا إننا ضد التخلف إذا بنا ننتج يوماً التبعية والتخلف والفساد!؟

على العموم، فإن الأفكار الواردة هنا هي محاولة أولية للمساهمة في قراءة المحددات والإشكاليات الجديدة للصراع العربي - الإسرائيلي، وللتجولات الطارئة عليه لدى مختلف الأطراف، من خلال تحليل المعطيات والمتغيرات الدولية والإقليمية وموازن القوى، ضمن المدى المنظور، وذلك في محاولة لإنتاج فهم إيجابي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، وخصوصاً في هذا الزمن، زمن الدولة القطرية والمصالح والنسبيات. وعليه، فإن هذه المحاولة هي:

أولاً، بحاجة إلى مزيد من الجهود المتعددة والتفاعلات، وخصوصاً أن القضايا المطروحة هي قضايا معقدة وملتبسة في مرحلة انتقالية لم تستكمل أبعادها بعد (دولياً وعربياً وفلسطينياً)، وهو ما يتعذر معه إعطاء أجوبة نهائية عن الأسئلة المتعددة التي تطرحها.

ثانياً، إن هذه المساهمة هي مجرد تحليل للواقع القائم ولإرادات الأطراف فيه، بغض النظر عن الموقف من هذه التحولات والمتغيرات. إذ إن الاعتراف بالواقع لا يفترض التخلي عن البديهيات الوطنية - القومية - التاريخية بدعوى التجديد، لأن مثل هذا التخلي هو بمثابة استسلام للمتغيرات والتحولات المفروضة بوسائل القوة والهيمنة وهو تكييف سلبي، مثلما أن تجاهل الواقع لا يغير فيه شيئاً.

ثالثاً، إن عملية التفكير السياسي تفترض، نظرياً وعملياً، التمييز بين مستوى أولي معني بقراءة الواقع من الناحية المعرفية، بغض النظر عن الرغبات، وبين مستوى ثان معني بحكمنا القيمي عليه: السياسي والحقوقى والخلقي، سلباً أو إيجاباً، رفضاً أو قبولاً. وهذا المستوى يعكس وعي الذات والرغبات والطموحات، بغض النظر عن موازين القوى، وصولاً إلى مستوى ثالث يحدد سبل التأقلم مع الواقع أو مقاومته، وصولاً إلى تطويره و/أو تغييره. ولا شك في أن الرؤية السياسية التي تسعى لإيجاد الوسائل التي تجسر الفجوة بين المستويين الأول والثاني، عبر ملاءمة القدرات وموازن القوى مع الآمال والطموحات، استناداً إلى قراءة صحيحة للواقع، بمعطياته ودينامياته، والتي لا تقع في فخ الارتهان لأية ثنائية بشكل حتمي أو مبسط، وخصوصاً في واقع معقد كواقع الصراع العربي - الإسرائيلي، هي الرؤية التي تجنب تحول السياسة إلى مجرد شعارات أو توهمات، وهي التي تجعل من السياسة ممارسة مجتمعية وقوة فعل متمثلة في ديناميات ووسائل متحركة، فيمختلف مجالات النشاط الإنساني، على الصعيدين الفردي والمجتمعي.

كذلك ثمة مشكلة أخرى تحد من مستوى نضج الخطابات السياسية العربية، تنبع من انتشار الأمية وضعف الميل إلى المطالعة وانتشار "الثقافة التلفزيونية"، كما تنبع من حداثة التفكير السياسي في الدول العربية وضعف المؤسسات والتفاعلات والعلاقات السياسية، وانصراف الناس عن الاهتمام بالشأن العام إلى همومهم الخاصة. ولعل هذه الأسباب هي التي تفسر ندرة المعالجات السياسية التي تساهم في إنتاج تفكير سياسي عربي يتجاوز البحث في البديهيات إلى البحث في الإشكاليات، وبالتالي التفكير في الواقع العربي بصورة مركبة، بتعقيداته وترابطاته ومدخلاته المحلية والدولية.

على هذا الأساس يمكن القول إن أية محاولة لإنتاج رؤية سياسية استراتيجية لمقاومة المشروع الصهيوني وتقويض مرتكزاته القديمة والجديدة، لا بد من أن تتضمن فهماً واضحاً لتناقضات هذه العملية وتعقيداتها وتطوراتها وأشكالها النضالية المتاحة، كما للتحولات الجارية لدى أطرافها: إسرائيلياً، وفلسطينياً، وعربياً ودولياً، وخصوصاً أن هذه الرؤية مطالبة بالجرس بين المرحلي والمستقبلي، بين الواقع والطموحات، بين العدالة النسبية والعدالة المطلقة. وفي اعتقادي

أن عملية مراجعة وتجديد التفكير السياسي، في حقل الصراع العربي - الإسرائيلي، تكتسب مشروعيتها وضرورتها من تمثّل التحولات الأساسية الآتية:

أولاً: تغيير البيئة السياسية الدولية وهيمنة الولايات المتحدة على "النظام الدولي الجديد". إذ إنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي انتهى النظام الدولي السابق (نظام القطبين)، الذي تشكل بعيد الحرب العالمية الثانية، وانتهت معه الحرب الباردة التي اعتُبر الصراع العربي - الإسرائيلي، لأسباب معينة، أحد تجلياتها، على الرغم من أنه سابق لها. وقد استفادت إسرائيل من هذا التحول، في حين تأثر العرب به سلباً، وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأميركية هي حليف استراتيجي للدولة العبرية، وهي ضامنة لأمنها وتفوقها النوعي: الاقتصادي - التكنولوجي - العسكري، وهي التي تؤمن لها الدعم السياسي على الصعيد الدولي. والولايات المتحدة الأميركية من موقعها هذا تسعى لفرض الترتيبات الإقليمية السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، التي تتلاءم مع مصالحها الكونية والإقليمية. وفي منطقة بأهمية المنطقة العربية بالنسبة إلى السياسة الدولية، وحيث تكاد العوامل الخارجية تصبح من مكونات العوامل الداخلية، من الصعب التفكير في إمكان تفرد العرب بطريقة مواجهة إسرائيل - حدث ذلك في فترة الصراع مع الدولة العبرية، وهو يحدث الآن في مرحلة التسوية معها - وخصوصاً في ظل الواقع العربي الراهن، وبحكم علاقات الارتهان والمصالح التي تربط الأنظمة العربية بالولايات المتحدة الأميركية.

في هذا الإطار يمكن الاستنتاج أن الواقع المتمثل في تحرر الولايات المتحدة الأميركية من ضغوط الحرب الباردة في المنطقة، والذي يدفع بها نحو تمرير عملية التسوية بين إسرائيل والأقطار العربية، لا اعتبارات تتعلق بسياساتها ومصالحها، يطرح تساؤلاً مشروعاً عن إمكان ازدياد التعارض بين السياسة الأميركية والسياسة الإسرائيلية في المنطقة، ولا سيما في حال زيادة تكلفة التغطية الأميركية للسياسات الإسرائيلية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتالي تحول إسرائيل إلى عبء ضاغط عليها وعلى مصالحها، في حال توفر الشروط المناسبة.

ثانياً: التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية الجارية نتيجة التفكك العربي والتهميش الاقتصادي وتعثر المسار الديمقراطي، ثم بسبب التداعيات السلبية الناجمة عن حرب الخليج الثانية. وهذه كلها عناصر ساهمت في إنتاج البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تضع قضايا الانتماء والمصالح العربية في رأس جدول أعمالها، كما ساهمت في تنامي نزعة فك الارتباط بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي.

والنتيجة التي يجب استخلاصها هنا، وبناء على التطورات الدولية والعربية، هي ضرورة ملاحظة التحول النوعي الكبير في العلاقات العربية - الإسرائيلية، والتي أدت إلى اعتماد العرب "السلام خياراً استراتيجياً"، والتخلي عن الطابع التقليدي للصراع مع إسرائيل، وتغيير موضوع هذا

الصراع من ممانعة وجود إسرائيل في المنطقة إلى البحث في شكل هذا الوجود، أو بمعنى آخر التخلص من ملف حرب 1948 ونتائجها إلى البحث في ملف حرب 1967 وآثارها، أي تجاوز جذور الصراع إلى البحث في مظاهره. وبذلك، فقد تغيرت ميادين الصراع مع إسرائيل تغيراً نوعياً، من ميادين الحرب والمقاطعة إلى ميادين المفاوضات والمصالحة، ومن حيز العداء والنفي إلى حيز التعايش والقبول (وربما التعاون في بعض الحالات)، وإن كان هذا الحيز لا يزال يتضمن بعض مظاهر الصراع بسبب طبيعة القضايا المرتبطة به، وبسبب الغطرسة الإسرائيلية.

مع ذلك فإن هذا التحول، على الرغم مما يعنيه من غبن للحقوق العربية، يتضمن ضغطاً في اتجاه ترسيم حدود إسرائيل، ودفعاً في اتجاه تحولها إلى دولة عادية، بكل ما لذلك من آثار وانعكاسات على وعيها لذاتها أو على دورها في المنطقة. والمعنى من ذلك هو أن الانتقال من استراتيجيا الصراع المباشر مع إسرائيل بشأن وجودها إلى استراتيجيا استيعاب هذا الوجود لإدخال تحولات جديدة فيه، هو ربما أحد رهانات عملية التسوية التي تحمل في داخلها، مثلها مثل أي ظاهرة، نقيضها. ومن شأن هذا التحول أن يساهم في تقويض الإجماع في المجتمع الإسرائيلي الناجم عن الإحساس بانعدام الأمن بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي قد يؤدي إلى ازدياد الخلافات والتناقضات الداخلية، وهو ما نشهد بعض ملامحه اليوم. لكن ما يجب وعيه هنا، أيضاً، هو أن إسرائيل قادرة، بحكم نظامها الديمقراطي (نسبة إلى مواطنيها)، وبحكم إدارتها لعلاقاتها ومستوى تطورها، على السيطرة على هذه الخلافات وتوجيهها بما يخدم توجهاتها السياسية لاستمرار العطف عليها دولياً، ولابتزاز الوضع الإقليمي. وما يجب التشديد عليه هنا، أيضاً، أن هذا الأمر يرتبط كذلك وأساساً بحسن إدارة العرب لصراعهم الطويل مع إسرائيل.

والنتيجة، إنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار هذا التحول وانعكاساته على مجمل أشكال الصراع مع إسرائيل ومستوياته، آخذين في الاعتبار أيضاً أن وقائع المفاوضات بينت أن العرب يفتقدون استراتيجيا مشتركة في عملية التسوية مع إسرائيل بقدر افتقارهم مثل هذه الاستراتيجيا في صراعهم معها. والواقع أن ما يحدث، على صعيد التعامل الرسمي مع قضية التكامل الاقتصادي أو السياسي، أو التعاون الثقافي أو العلمي، يسحب نفسه على قضية التضامن أو التعاون العربيين في مجال الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أثبتت التجربة أن العرب مختلفون فيما بينهم بشأن هذا الموضوع، أو بشأن غيره، أكثر من اتفاقهم على مواجهة مخاطر الوجود الإسرائيلي في المنطقة. ونتيجة ذلك، فمن الطبيعي أن تواجه قضية فلسطين في العالم العربي انتكاسات وتعقيدات، مثلها مثل أي قضية أخرى، كقضية التكامل الاقتصادي أو التبادل التجاري، أو توحيد مناهج التربية والتعليم. وحل هذه المعضلة لا يكمن في إعطاء أولوية لهذه القضية أو تلك على حساب غيرها، لأن الحل أساساً يتوقف على وضعية الإنسان العربي، أي وعيه لذاته

ولمواطنيته وشكل علاقته بالسبطة، مروراً بمستوى تطور المجتمعات العربية والنظام السياسي العربي. ومن دون ذلك، أي من دون مواطنين، ومن دون مصالح مشتركة ولمموسة، لا يمكن أن توجد قضايا كبرى، وحتى إنه لا يمكن أن يوجد من الأصل سلم أولويات مشترك، اللهم إلا في الخطابات ووسائل الإعلام، وأيضاً في الذكريات؛ وهذا ما تؤكد اليوم الحقائق المحيطة بالقضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى.

وفي الواقع، فإن التحولات العربية المذكورة باتت تنعكس بكثافة على الساحة الفلسطينية التي باتت تواجه تعقيدات ومحددات جديدة، ولا سيما أن التجربة التاريخية بيّنت صعوبة تطور العمل الفلسطيني بمعزل عن حالة النهوض الشعبي العربي، وبمعزل عن الشرعية الرسمية العربية الخاصة، وبسبب عدم التكافؤ بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لمصلحة هذا الأخير؛ كون الكيان الصهيوني بني على أساس مواجهة الوضع العربي وعلى قياسه، وهذه إحدى المعضلات البنيوية التي يعاني جراءها العمل الفلسطيني.

ثالثاً: إن الفكر السياسي العربي معني بتمثّل التحولات الكبيرة في حقل العلاقات والصراعات وموازن القوى الدولية، والتي أدت إلى تساؤل عناصر القوة التقليدية المتمثلة في مساحة الدولة وعدد سكانها وقدرتها العسكرية، بنتيجة التطورات والثوابت العلمية والتكنولوجية، ومسارات العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية. والمشكلة هنا هي أن هذه التحولات في أشكال وأساليب حل الصراعات تأتي (للأسف) في وقت لا تستطيع الأقطار العربية مواكبة هذا التغيير، وهي ليست مستعدة له أيضاً. فالدول العربية التي لم تهيء أسباب كسب الصراع مع إسرائيل بالوسائل العسكرية، لا يبدو أنها مستعدة أو مهياً لخوض هذا التحدي معها في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية، بسبب طبيعتها كسلطة، وبسبب ضعف البنى التي تستند إليها.⁽⁴⁾ والواضح أن عدم جهوزية العرب لذلك لا ينبع من مشكلة ما في الإمكانيات، وإنما من كون هذه الإمكانيات، على الأغلب، كامنة أو مقيدة أو مبعثرة، وهو ما يعني أن المشكلة لا تكمن في تحرر الإرادة فقط، بل في مستوى إدارة الصراع والقدرة على تنظيم القدرات أيضاً. أما المشكلة الثانية فهي تتمثل في توازن القوى بين الطرفين، إذ المقارنة هنا ليست بين العرب (ولو كفرضية ممكنة) وإسرائيل بذاتها، وإنما هي مقارنة بإسرائيل باعتبارها تمتلك قيمة مضافة من الغرب (خصوصاً من الولايات المتحدة الأميركية)؛ والقيمة المضافة هنا تعني موارد مالية، وسلعاً، وتجهيزات تسليح، وتكنولوجيا، وخدمات متنوعة ضمنها الدعم السياسي، بالإضافة أصلاً إلى ضمان أمن إسرائيل وتفوقها. وعليه، فإن هذه المقدمات تشير إلى أن قرار الحرب، والصراع العنيف، بات محدوداً جداً، بل لا يكاد يكون في يد العرب (بفرض أنهم رغبوا فيه). إضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الإقليمية التي يجري العمل على صوغها بين إسرائيل والأقطار العربية في مختلف

المجالات، وضمنها المجال الأمني، تحول دون إمكان اعتماد هذا الخيار بصورة جديّة، وخصوصاً على الصعيد الرسمي، وعلى الأقل في ظل المعطيات الدولية والإقليمية الراهنة. في مقابل ذلك تتوضح إمكانات خوض هذا الصراع في المجالات الأخرى: الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. أي أن الصراع مع إسرائيل لم يعد (وهو ليس بالضرورة) حكراً على الأشكال العسكرية والنظامية التي تضطلع فيها الدولة بالدور الأساسي، وإنما بات مجالاً للمشاركة الشعبية وعلى مستوى كل فرد، مع عدم استبعاد إمكان بروز البعد العسكري للصراع، بحدود مسيطر عليها، في بعض المراحل والأزمات، وإمكان استمرار التناقضات بين الدول العربية وإسرائيل بحكم تضارب المصالح والأولويات.

رابعاً: الحقيقة الأخرى التي يجب تمثيلها في الفكر السياسي العربي، والتي غالباً ما يجري القفز عنها من قبل معظم المحللين، إنما تتعلق برؤية إسرائيل لعملية التسوية⁽⁵⁾ وتأثيراتها في شكل وجودها ودورها في المنطقة. ذلك بأن أحد أهم معوقات التسوية، وبالتالي الاندماج الإسرائيلي في المنطقة، لا يتعلق برغبة أو عدم رغبة العرب في التسوية أو قبولهم أو مقاومتهم لها فحسب، بل يتعلق أيضاً بموقف إسرائيل ذاتها من هذه التسوية ومن عملية الاندماج الإقليمي في المنطقة كما بيّنت التجربة. فعملية التسوية، على الرغم من الإجحاف الكامن فيها بالنسبة إلى الحقوق العربية، أدت إلى انهيار عدة حكومات إسرائيلية، كما أدت إلى تفاقم التناقضات الداخلية الإسرائيلية، والتي وصلت إلى حد اغتيال أحد أهم رؤساء حكومات إسرائيل أواخر سنة 1995 (يتسحاق رابين). وتفسير ذلك، ومن عدة أوجه، أن عملية التسوية تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في ترسيم حدود إسرائيل الجغرافية والبشرية، وتعريف هويتها، كما تساهم في تحويلها من دولة بذاتها إلى دولة لذاتها، أي من دولة تخدم المركز الإمبريالي الذي يمدّها بأسباب التفوق والبقاء إلى دولة عادية تخدم ذاتها بذاتها، ومن دولة ليهود العالم إلى دولة لليهود فيها. وتلك هي مشكلة إسرائيل مع عملية التسوية. وهذه المشكلة تنبع من واقع المشروع الإسرائيلي هو مشروع سياسي - وظيفي، وهو أيضاً مشروع استيطاني - إحلالي. لذلك فهو يختلف عن المشاريع الاستعمارية الاقتصادية أو المشاريع الاستيطانية الأخرى التي يمكن تفكيكها (حالة الجزائر)، أو التي يمكن إدماجها (جنوب إفريقيا). والمجتمعات الاستيطانية المصطنعة التي تفرض نفسها بوسائل القوة والإكراه، والتي ترتكز على الأسس الأيديولوجية، العنصرية والغيبية، لا تبدو مستعدة للاعتراف بالآخر ولا بالمظالم التي ارتكبتها بحقه. لذلك فهي مجتمعات تقاوم أية تسوية مع الآخر لأنها تتضمن تسوية قد تصل إلى حدود نفيها لذاتها؛ وهذا ما يفسر كل هذا الجدل، وكل هذه التناقضات التي تعيشها الساحة السياسية الإسرائيلية اليوم. وهو ما يفسر، وإلى حد بعيد، ظهور عملية التسوية كأنها عملية تجري بين الإسرائيليين أنفسهم! والواقع، أيضاً، هو أن هذه

المجتمعات والدول الوظيفية المصطنعة لا تتوجه إلى تسوية من تلقاء ذاتها أو بصورة عادية، مثل المجتمعات والدول العادية، وإنما هي تضطر إلى ذلك بعد أن تتوصل إلى القناعة بعدم جدوى مشروعها بالشكل الذي هو عليه، أو بسبب ارتفاع تكلفته نتيجة المقاومة التي يتعرض لها، أو بدفع من الضغوط الخارجية التي تواجهه، أو بفعل تضافر أكثر من عامل من هذه العوامل.

حتى الآن تبدو إسرائيل حائرة بين الحفاظ على طبيعتها العنصرية العدوانية وخطابها الأيديولوجي وبين متطلبات التأقلم مع مسارات عملية التسوية ومع الاستحقاقات المطلوبة منها، ولو بالحد الأدنى، للتكيف⁽⁶⁾ وفق مسارات العولمة والتحويلات في عناصر امتلاك القوة ومسايرة السياسات والترتيبات الإقليمية التي تديرها الولايات المتحدة الأميركية. وفي الوقت الذي تبدو المراجعة الإسرائيلية، ولو المحدودة والاضطرارية، للمشروع الصهيوني بمثابة تعبير عن وصول هذه المشروع إلى سقفه، باتت تعتور الكيان الإسرائيلي، كما أنها نتيجة طبيعية لنضال الفلسطينيين الطويل والعنيد والمزير، وثمره من ثمار سياسة الممانعة في الساحة العربية يجب العمل على رعايتها وتنميتها وتفويت محاولات إسرائيل إفراغ هذه النجاحات من مضمونها. والمعنى هنا أنه يجب إيجاد تقدير غير مستند إلى الأوهام لطبيعة التحويلات الإسرائيلية وحدودها. فثمة تغيرات يجب عدم الاستهانة بها، لكن أيضاً يجب عدم التعويل عليها، لأنها تجري في نطاق السيطرة، وفي نطاق بحث إسرائيل عن سبل التكيف وفق المتغيرات للحفاظ على أمنها واستقرارها وتطورها في المنطقة. وهذا ما يفسر التناقض الإسرائيلي تجاه عملية التسوية؛ إذ إن إسرائيل، من جهة، مضطرة إلى التكيف وفق عملية التسوية وترتيباتها الإقليمية، من خلال تلبية بعض الاستحقاقات، مثل التخلي عن فكرة "إسرائيل الكبرى"، والانسحاب من بعض الأراضي الفلسطينية، والاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة فلسطينية بحدود سيادية معينة، الأمر الذي يمثل مراجعة لبعض المنطلقات الصهيونية التقليدية وخصوصاً لمقولتي "أرض الميعاد" و"أرض بلا شعب". أما من الجهة الأخرى فهي تحاول تجميد هذه التسوية عند أدنى حدود لها، كما تحاول مقياضتها بالميزات المهمة التي تسعى لتحقيقها في مجال أمنها واستقرارها وشرعية وجودها وتطبيع علاقاتها بالدول العربية، والانخراط من موقع متميز في المنظومة الإقليمية المقترحة. كما تطمح إسرائيل إلى أن يتيح لها ذلك تعزيز مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأميركية.

خامساً: على هذا الأساس، وفي ضوء موازين القوى والمعطيات الراهنة، وبسبب تعقيدات الصراع العربي - الإسرائيلي ومدخلاته الإقليمية والدولية، يمكن (من الناحية النظرية) التمييز بين مستويين من مستويات الصراع ضد المشروع الصهيوني/ الإسرائيلي: المستوى الأول يتعلق بالصراع من أجل تقويض المرتكزات الصهيونية والدور السياسي - الوظيفي للدولة العبرية، وهذا المستوى مرتبك بالبعد العربي للصراع. والمستوى الثاني يتعلق بالنضال ضد الاحتلال ومختلف

مظاهره: الاستيطان ومصادرة الأراضي؛ محاولات تهويد القدس؛ سياسات القمع والتهميش الاقتصادي. وطبيعي أن هذا المستوى مرتبط بالبعد الوطني (الفلسطيني) للصراع، وهو يهدف إلى دحر الاحتلال وبناء مرتكزات الفلسطينيين: السياسة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية وتجسيد حق العودة. وطبيعي أن الصراع في إطاره الثاني (الإسرائيلي - الفلسطيني) هو الذي يبرز في هذه المرحلة، عبر الانتفاضة، أو في المقاومة اليومية للفلسطينيين ضد الاحتلال، وذلك بسبب توفّر البيئتين العربية والدولية الداعمتين، واللتين تقران بشرعية هذه المقاومة وتدعمانها. ومن الطبيعي أن انحسار الصراع في مستواه الأول يضعف الصراع في المستوى الثاني، والعكس صحيح. لكن المستوى الوطني يمكنه في ظل انحسار البعد العربي من الصراع أن يعبر عن نفسه، وأن يواصل دوره الخاص لانتزاع ما يمكن تحقيقه، والبناء عليه لتحقيق مزيد من الإنجازات، وهو ما فعله الانتفاضة.

وعلى كل، فإن التمييز بين مستويي الصراع له أهمية نظرية، أمّا من الناحية العملية فثمة ارتباط وثيق بينهما. فعلى الرغم من كل ما تحقّقه إسرائيل من ميزات ونجاحات لجهة تثبيت شرعية وجودها واستقرار كيانها وتطبيع علاقاتها، فإنها في المقابل تواجه إخفاقات وتناقضات، ولا سيما فيما يتعلق ب بروز تناقضاتها الداخلية وضعف قدرتها على تغييب الفلسطينيين، وأيضاً فيما يتعلق بتراجع أدائها لدورها السياسي - الوظيفي في المنطقة، على خلفية عملية التسوية والمتغيرات الدولية والإقليمية. بهذا المعنى، وما دام من المتعذر تفعيل المستوى المتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، وهو المستوى المتعلق بـ"التحرير" لأسباب ذاتية أو موضوعية، يصبح من المهم التركيز على المستوى الثاني المتعلق بدحر الاحتلال من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة، وبذل الجهود من أجل تطبيق قرارات المجتمع الدولي بشأن حقوق الفلسطينيين، ولا سيما حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة. وحق العودة للاجئين، لأن ذلك يساهم في تحديد حدود المشروع الصهيوني، وتعزيز إخفاقاته في منطلقات أساسية له، كما أنه يعتبر جزءاً من سياق عملية "التحرير"، في مضامينها الديمقراطية التي تفترض إيجاد المسارات التي تمهد لحل المشكلتين اللتين أوجدتهما الحركة الصهيونية، وهما المشكلة الفلسطينية والمشكلة الإسرائيلية، وما من خلال قيام دولة ثنائية القومية، أو دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجارية في المنطقة العربية.

في هذا الإطار، لم يعد من الممكن تجاهل التحولات التي حققتها عملية التسوية على الساحة الفلسطينية، على الرغم من كل إجحافاتها وتناقضاتها.⁽⁷⁾ فقد أدت هذه العملية إلى انتهاء مرحلة من مراحل العمل الوطني الفلسطيني بكل ما لها وما عليها، وإلى نشوء كيان فلسطيني من دون إنجاز كامل لمهام مرحلة التحرر الوطني. والمشكلة الأساسية في هذا التحول،

في إطار الحركة السياسية الفلسطينية، وفي علاقة طرفي التناقض الفلسطينية - الإسرائيلي، هي أنه لم يحدث جرأً تغيير موازين القوى لمصلحة الفلسطينيين والعرب عامة، أو نتيجة تحقيق حركة التحرر الفلسطينية لأهدافها، أو بسبب تخلي العدو عن طبيعته أو احتلاله، وإنما حدث في إطار عملية تسوية ظهرت بدفع من التغيرات الدولية والإقليمية والإسرائيلية. كما أنه تأسس، وبالتأكيد، بفعل صمود الفلسطينيين في أرضهم واستمرار نضالهم وانتفاضاتهم التي أثبتوا من خلالها عقم محاولات إسرائيل تجاهل وجودهم وشطب حقوقهم السياسية؛ وهو ما يعني أن الفلسطينيين حققوا نجاحاً نسبياً على عدوهم، على الرغم من اختلال موازين القوى لمصلحته، وعلى الرغم من أن الصراع لم يحسم حتى الآن.

على العموم، أكدت التجربة أن عملية السلام مع إسرائيل ما زالت بعيدة بسبب الطبيعة الصهيونية، العنصرية والاستيطانية، للدولة العبرية، وبسبب رؤيتها لذاتها ولدورها في المنطقة. لذلك، فإن هذه العملية التي يجري فرضها في المنطقة تبدو أقرب إلى مجموعة من الترتيبات الإقليمية، السياسية والاقتصادية والأمنية، منها إلى التسوية. أما التسوية التي يجري فرضها على المسار الفلسطيني فلن تكون، في أية حال، تسوية عادلة أو نهائية، حتى بالمعنى النسبي. لذلك فهي مجرد تسوية مرحلية لا تشكل نهاية المطاف في الصراع من أجل حقوق الفلسطينيين، من النواحي التاريخية والحقوقية والخلقية، وهو ما يعني أنه في كلا الحالتين فإن الصراع العربي - الإسرائيلي سيستمر وإن بوسائل وتعبيرات مختلفة، ليست بالضرورة وسائل عنيفة أو استئصالية؛ وهذا ما يفسر ظهور العملية التفاوضية باعتبارها عملية صراعية في حد ذاتها.

مع ذلك، فإن التسوية التي عنوانها قيام دولة فلسطينية، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وقيام علاقات تعاون إقليمي مع إسرائيل، ستستمر لأن القوى التي تقف وراءها أقوى كثيراً من قوى المقاومة والممانعة، لكن ذلك لن ينتج بأي حال من الأحوال إلا نوعاً من "السلام البارد"، كما أثبتت التجربة المصرية. أما مآل هذه التسوية فمحكوم بحجم القضايا التي يجري حلها، وبالمعطيات التي ستولدها ديناميات عملية التسوية مع الزمن على صعيد مختلف الأطراف. وعليه، فإن هذه التسوية قد تقود إلى اهتزازات مستقبلية لإعادة النظر فيما تم فرضه على العرب في هذه الشروط غير المؤاتية، وربما تمهد الطريق، في ظل تولد معطيات أخرى، وبحسب تطور الوضع على الجانب العربي، نحو السلام الذي يتضمن عنصرى العدالة والحق، والذي قد يقود إلى قيام دولة ديمقراطية لمواطنيها، أو دولة ثنائية القومية، على أرض فلسطين التاريخية، تحل في آن واحد قضية الفلسطينيين وقضية التجمع الاستيطاني اليهودي في إسرائيل، بالارتباط بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة العربية.

الخلاصة: تبدو الخطابات السياسية العربية بأمس حاجة إلى مراجعة مناهجها وأولوياتها ووسائل عملها، والانتقال من مجرد الاكتفاء بطرح القضايا الكبرى إلى الانشغال بتحقيق القضايا الملموسة والممكن إنجازها، باعتبارها في حد ذاتها شرطاً لتحقيق القضايا الكبرى، وبالانطلاق من رؤية عملية التغيير باعتبارها لا مجرد عملية انقلايية تتم دفعة واحدة أو بالضربة القاضية فحسب، بل أيضاً باعتبارها عملية تراكمية ومتدرجة ومركبة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الخطابات السياسية العربية معنية بإعادة الاعتبار إلى عمليات التنمية والديمقراطية والتحديث: السياسي والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، والتي طالما جرى حجبها أو التقليل من شأنها بحجة الانشغال بالصراع مع العدو الإسرائيلي. ففي الواقع إن هذه القضايا لا تدخل في صلب الاستجابة الضرورية للحاجات والأولويات العربية فحسب، بل إنها أيضاً تشكل استجابة حقيقية لتحديات الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي للارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تمثله إسرائيل للعالم العربي، بنموذجها السياسي، وبتطوُّها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، والذي لا يقتصر على الناحية العسكرية فقط.

المهم أن هناك عدة ملامح تشير إلى حدوث تطورات مهمة في نمط التفكير السياسي العربي، لكن هذه المحاولات ما زالت تحتاج إلى مزيد من النضج، ومزيد من التحرر من القيود والانحيازات المسبقة، كما أنها تحتاج إلى مزيد من التفاعلات والمؤسسات. ■

الحواشي

(1) يرى حسن حنفي أن الخطاب الأيديولوجي هو "الخطاب المغلق على نفسه، والجاهز بمقدماته ونتائجه.... وهناك المنهج الأخلاقي.... حيث تتكرر كلمات مثل: ما ينبغي.. وعلينا.. ويجب، وهذا تعبير عن أمان مستقبلية وليس تحليلاً." لمزيد من الاطلاع، أنظر: حسن حنفي، "العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 1305-1396.

(2) لمزيد من الاطلاع على رأي الكاتب في هذا الموضوع، أنظر: ماجد كيالي، "العوامل التي ساهمت في 'صنع' الدولة العبرية"، "الحياة" (لندن)، 12/12/1999؛ وأيضاً: "هل عوّق الصراع مع إسرائيل مسار الديمقراطية والحدّاث في البلدان العربية؟"، "الحياة" (لندن)، 2000/6/7؛ وكذلك: "إجماع على قومية القضية الفلسطينية والوصاية عليها"، "الحياة" (لندن)، 2000/4/19.

- (3) راجع: مجدي عماد، "نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني"، مجلة "المستقبل العربي" (بيروت)، العدد 243 (أيار/ مايو 1999)، حيث ورد عدة مرات الحديث عن دور الاستعمار، ثم الصهيونية وإسرائيل في ترسيخ وحراسة التبعية والتخلف والتجزئة في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أهمية ذلك (خصوصاً في المرحلة الماضية)، فإن النظام السياسي السائد هو الذي بات ينتج هذه العوامل إلى حد كبير. وفي المقابل، يمكن تلمس مراجعة، ولو محدودة، من قبل القوى الكبرى (الإمبريالية) تجاه قضية التجزئة، إذ باتت تدفع نحو الإقليمية بضغط من مسارات وآليات العولمة الاقتصادية والمالية والمعلوماتية.
- (4) لمزيد من الفائدة بشأن الإمكانيات الاقتصادية والتقانية، يمكن مراجعة المداخلات القيمة لكل من يوسف صايغ وأنطوان زحلان ونادر فرجاني في ندوة "العرب ومواجهة إسرائيل..."، مصدر سبق ذكره (القسم الأول). كذلك يمكن الاطلاع على الدراسات المهمة في هذا المجال لأنطوان زحلان، والمنشورة في أعداد مجلة "المستقبل العربي".
- (5) لمزيد من التفصيل، راجع: ماجد كيالي، "إسرائيل تحتاج إلى التسوية وتسعى إليها ولكنها تريدنا وبمعاييرها هي"، "الحياة" (لندن)، 26/3/2000.
- (6) لمزيد من الاطلاع، راجع: عزمي بشارة، "بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً"، مجلة "المستقبل العربي" (بيروت)، العدد 231، أيار/ مايو 1998.
- (7) راجع: ماجد كيالي، "الحركة الوطنية الفلسطينية وتحولات من التحرير إلى الاستقلال"، "الحياة" (لندن)، 19/10/1999.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx